

الأسس الجرجانية لنظرية النظم

Principles of Systems Theory for Abdul Qahir Al - Jarjani

د/ فاطمة الزهراء نهمار fatma zohra nahmar

جامعة البليدة- 2 -

تاريخ القبول: 2018/04/06

تاريخ الإرسال : 2017 /02/10

الملخص:

Abstract

The theory of systems is an original Arab theory derived from the book of God, and its owner is Abdul Qahir al-Jarjani defended a desperate defense of the signs of Quranic miracles, making systems a means of understanding the Quranic statement, taking advantage of the energies of language and rhetorical arts in the light of grammatical discipline to form art material Which are the systems, and take the evidence of the Koran and poetry to prove what he said, and his book "signs of miracles" is the author (implicit without disclosure), this theory did not come from nothing, but resulted after a long scientific journey and difficult, characterized by the capacity and diversity of the culture of Abdul Qahir The expansion of the use of Quranic studies Literary and criticism that preceded it ; what is the concept of systems? And what was founded by the gerjani?

The key words :

System - Systems theory - Abdul Qahir Al-Jarjani founded

نظرية النظم هي نظرية عربية أصيلة جاءت نتيجة النظر والتأمل في القرآن الكريم، وصاحبها هو عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) دافع دفاعا مستميتا عن دلائل الإعجاز القرآني، جاعلا النظم وسيلة لفهم البيان القرآني، مستغلا في ذلك طاقات اللغة والفنون البلاغية في ضوء الانضباط النحوي لتشكيل مادة فنية ألا وهي النظم، ومتخذاً شواهد قرآنية وشعرية للإثبات ما جاء به ، وكتابه " دلائل الإعجاز " هو الشارح لها (ضمنا دون الإفصاح عنها) ، فهذه النظرية لم تأت من العدم ، وإنما تمخضت عقب رحلة علمية طويلة وشاقة، ميّزتها سعة ثقافة عبد القاهر وتنوعها، هذا الاتساع دالّ على انتفاعه بالدراسات القرآنية والأدبية والنقدية والبلاغية التي سبقتة ، فما مفهوم النظم عنده ؟ وما أسسها الجرجانية ؟

الكلمات المفتاحية : النظم - نظرية النظم - الأسس الجرجانية.

*** **

يعدّ كتاب " دلائل الإعجاز " من أكثر مؤلفات عبد القاهر تميّزاً وشهرة في أوساط الباحثين، الذين أداروا حوله أبحاثهم ودراساتهم في مجالات مختلفة، كالبلاغة والنقد واللغة ، لأنّه يضمّ بين دفتيه شرح لنظرية النظم الذائعة الصيّت والتي على إثرها نُشر فكره البلاغي، ومن ثمة عُدّ "إمام البلاغة " و" واضع أسس البلاغة العربية " ، زواج فيها بين النظرية والتطبيق للتأكيد على أنّ القرآن معجز بالنظم لا غير، وما عنوان كتابه "دلائل الإعجاز" إلا مرآة عاكسة لذلك، أي علامات ووسائل إعجاز القرآن ، فما مفهوم النظم عنده ؟ وما أسس نظريته النظمية ؟ وما الذي يحاول إثباته من خلالها ؟.

1 - مفهوم النظم لغة واصطلاحاً:

النظم لغة من مادة (ن ظ م) جاء في مقاييس اللغة: " النون والطاء والميم: أصل يدل على تأليف شيء وتأليفه. ونظمت الخرز نظماً، ونظمت الشعر وغيره. والنظام " الخيط يجمع الخرز. والنظامان من الضَّبّ: كُشيتان من جنبه، منظومان من أصل الدَّنب إلى الأذن. وأنظمت الدجاجة: صار في جوفها بيض. ويقال لكواكب الجوزاء: نظم. وجاءنا ناظم من جراد: أي كثير"¹.

وفي لسان العرب: "النظم التأليف، نظمه ينظمه نظماً ونظاماً ونظّمه فانظّم وتنظّم. ونظمت اللؤلؤ أي جمعته في سلك، والتنظيم مثله، ومنه نظمت الشعر ونظّمته، ونظم الأمر على المثل. وكلّ شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض، فقد نظّمته. والنّظم: المنظوم، وصف بالمصدر. والنّظْم: ما نظّمته من لؤلؤ وخرز وغيرهما، واحدته نَظْمَه..."².

ومن ثمة فالتعريفان يتشاركان في أنّ النظم هو التأليف، أي تأليف شيء من شيء كتنظيم اللؤلؤ وجمعه في سلك.

أمّا اصطلاحاً فلقد اختلف البلاغيون والنقاد القدامى في ضبط مفهومه إذ أخذ مجموعة معاني وإن تباينت فهي تتّجه نحو مفهوم متقارب، فالجاحظ (ت255هـ) مثلاً يرى أنّ النظم مرادف للتأليف فيقول: "إنّ الرسول - (ص) - تحدّى البلغاء والخطباء والشعراء بنظمه وتأليفه"³ النظم مرادفاً للتأليف.

بينما ابن قتيبة (ت276هـ) يرى أنّ النظم هو ذلك السبك والانسجام والانتلاف بين الألفاظ ومعانيها في تركيب يتسم بالعدوبة والسلاسة، ويظهر ذلك من قوله: "سبك الألفاظ، وضم بعضها إلى بعض في تأليف دقيق بينها وبين المعاني، فيجريان معا في سلامة وعدوبة"⁴.

وبما أنّ الموضوع مقتصر على نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني فيحسن بي عرض تصوّره للنظم، فما نظرتة إليه؟

أكّد عبد القاهر غير مرّة في كتابه "دلائل الإعجاز" بأنّ النظم هو توحيّ معاني النحو فيما بين معاني الكلم وتجد ذلك في مواضع كثيرة⁵، منها قوله: "واعلم أنّه وإنّ كانت الصورة في الذي أعدنا وأبدأنا فيه من أنّه لا معنى للنظم غير توحيّ معاني النحو فيما بينّ الكلم، قد بلغت في الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى الغاية"⁶، وفي موضع آخر يربط توحي معاني النحو بالمعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام فيقول: "وإذ قد عرفت أنّ مدار أمر "النظم" على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض"⁷.

القارئ للكتاب يجد أنّ الجرجاني يجعل علاقة وطيدة بين النظم وإعجاز القرآن الكريم، فهو من شقين، الأول في "الدلائل" التي هي العلامات والبدايات والوسائل والركائز والأسس، و"الإعجاز" الذي هو إعجاز القرآن، وبإضافتها معا يعني: وسائل هذا الإعجاز وطرائق فهمه، فالقرآن الكريم إذن في نظره معجز بالنظم لا غير وما النظم إلا وسيلة لفهم البيان القرآني، فيقول: "ما أظنّ بك أيّها القارئ لكتابنا، إن كنت وقّيته حقّه من النّظر، وتدبرته حقّ التدبّر، إلا أنّك قد علمت علما أبا أن يكون للشك فيه نصيب، وللتوقّف نحوك مذهب، أن ليس "النظم" شيئا إلا توحيّ معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم...

فإذا ثبت الآن أن لا شك ولا مرية في أن ليس "النظم" شيئاً غير توحي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم، ثبت من ذلك أن طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن، إذا هو لم يطلبه في معاني الكلم وأحكامه ووجوهه وفروقه، ولم يعلم أنها معدنه ومعانه، وموضعه ومكانه، وأنه لا مستنبط له سواها، وأن لا وجه لطلبه فيما عداها، غار نفسه بالكاذب من الطمع، ومسلم لها إلى الخدع، وأنه إن أبي أن يكون فيها، كان قد أبي أن يكون القرآن معجزاً بنظمه، ولزمه أن يثبت شيئاً آخر معجزاً به⁸.

وهذا التوحي لا يكون إلا بمراعاة ما يلي:

1/ التعليق النحوي: هو العلاقة التي تربط مفردات الجملة ببعضها ببعض، كعلاقة الفعل بالفاعل، وعلاقة الصفة بالموصوف، وعلاقة المبتدأ بالخبر، وعلاقة الحرف بالفعل أو بالاسم⁹.

يقول عبد القاهر عنه: "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك، أن لا نظم للكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"¹⁰ ومعنى هذا أن نظم الكلام لا يتم إلا بعد تعليق بعضهما ببعض وبناء بعضها على بعض.

للتعليق طرق ثلاث: - تعلق اسم باسم.

- تعلق اسم بفعل.

- تعلق حرف باسم وفعل.

2/ أشكال النحو تحدد المعاني الخاصة بالبنية

يرى البدرائي زهران بأن عبد القاهر يضع صيغاً شكلية تخضع لأبواب وظيفية في التركيب، وهذا يعني أن لكل بنية حالات معينة تختلف عن غيرها، فبنية الاسم غير بنية الفعل، وبنية الماضي غير بنية المضارع، وبنية اسم الفاعل غير بنية اسم المفعول وغير بنية المصدر وهكذا، فعبد القاهر بنى قواعده على أساس معرفة هذه البنيات ومعانيها الشكلية.

ولتوضيح ذلك مثلاً بالاستفهام بالهمزة، فإذا قلت مثلاً: "أفعلت؟" فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل، وغرض الاستفهام أن تعلم وجوده فلما تضع أي مضمون داخل

هذا القالب فالشك موجّه نحو الفعل. بينما إذا قلت: "أأنت فعلت؟" فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل، وهذا يعني ربط البنية بحالاتها¹¹.

3/ اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض: وهنا لابد من مراعاة ثلاثة جوانب:

- اختيار عناصر البنية الوظيفية التنظيمية سواء كان نفيًا أم استفهامًا أم مدحًا أو ذمًا أم نداءً.

- الموقعية أي ترتيب الكلمات المختارة وتحديد موقعها في الجمل والتراكيب.

- المطابقة بمعنى تساوي الارتباط الداخلي بين الصيغ وفقًا لقوانين المطابقة أو عدمها سواء من حيث العدد أو النوع أو التعريف أو التنكير، ويأتي الإعراب تابعًا لها¹².

2- أسس النظرية الجرجانية :

الأساس الأول: نظم الكلم.

وهو تناسق الدلالات وتلاقي المعاني على الوجه الذي يقتضيه العقل مع اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض، يعرفه الدكتور جعفر دك الباب بأنّه ترتيب الكلمات وتأليف الكلام¹²، يقول عبد القاهر: "والفائدة في معرفة هذا الفرق: أنّك إذا عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلم، أن توالى ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها، على الوجه الذي اقتضاه العقل. وكيف يتصوّر أن يقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق، بعد أن ثبت أنه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض"¹³.

يشبّه عبد القاهر هذا النظم بصناعات يدوية توجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض فيقول: "ولذلك كان عندهم نظيرًا للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشى والتجبير وما أشبه ذلك، ممّا يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، حتّى يكون لوضع كلّ حيث وضع، علّة تقتضي كونه هناك، وحتّى لو وضع في مكان غيره لم يصلح"¹⁴.

ولتتضح الدلالة أكثر، فرّق عبد القاهر بينه وبين نظم الحروف، فجعل هذا الأخير توالي الحروف في النطق، وضّم الشيء إلى الشيء كيفما جاء واتفق، فلو قيل "ربض" مكان "ضرب" لما أدّى ذلك إلى الفساد، وهنا يقول: "...نظم الحروف" تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً من العقل اقتضى

أن يتحرى في نظمه لها ما تحرّاه، فلو أنّ واضع اللغة كان قد قال "ربض" مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدّي إلى فساد¹⁵.

بينما نظم الكلم فهو اقتفاء آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس وذلك في قوله: "وأما نظم الكلم" فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس. فهو إذن يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض¹⁶.

ولنظم الكلم شروط لابد من توفرها وهي :

1/ ترتيب المعاني في النفس أولاً ثم حذف الألفاظ ترتيبها في النطق:

يؤكد عبد القاهر الترابط المتين بين الألفاظ والمعاني فهما بمثابة الجسد والروح يستحيل الفصل بينهما، فيقول: "...لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخّى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وأنك تتوخّى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تمّ لك ذلك أتبعته الألفاظ وقفوت بها آثارها، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب لها، ولا حقة بها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"¹⁷.

2/ معاني النحو:

تعرف سناء حميد البياني معاني النحو بالمعاني الذهنية التي تتولد في فكر المتكلم عند نظم الجمل، تنشأ من تحديد العلاقات بين الأشياء المعبر عنها بالكلم، وفي حالة فقدانها يصبح الكلام نوعاً من الهذيان¹⁸.

فالمعاني الذهنية هي التي تحدد العلاقات بين الكلم، وتربط بعضها ببعض في كلّ الجمل تتمثل فيما يلي :

أ- الإسناد: هو عملية ذهنية يقوم بها ذهن المتكلم عند إدراك العلاقة بين كلمتين أي إسناد الشيء إلى الشيء، ويسمى أحدهما "مسنداً" والآخر "مسنداً إليه"¹⁹، وقد ورد ذكرهما في كتاب سيبويه (ت 180 هـ) في باب "المسند والمسند إليه" إذ يقول: "... وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك المبتدأ والمبني عليه وهو

قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء²⁰.

يرى عبد القاهر (ت 471 هـ) أنّ "المسند" و"المسند إليه" وجهان لعملة واحدة لا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الآخر فيقول: "ومختصر الأمر أنّه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنّه لا بدّ من مسند ومسند إليه"²¹. وعليه فالإسناد هو الأصل والأساس الذي يبني عليه نظم الجملة، وباقي المعاني النحوية ما هي إلّا متعلّقة ومرتبطة به للتعبير عن فكرة تامّة²².

ب - التخصيص: هو معنى ذهني ونحوي ينجزه ذهن المتكلم كما أنجز الإسناد من قبل، وهو ذو اتجاهات متعدّدة²³، حصرتها الدكتورّة سناء حميد البياني فيما يلي:

- التخصيص باتجاه التوكيد وبيان النوع وبيان العدد (المفعول المطلق).

- التخصيص باتجاه الغاية (المفعول لأجله).

- التخصيص باتجاه الزمان والمكان (المفعول فيه).

- التخصيص باتجاه المصاحبة (المفعول معه).

- التخصيص باتجاه توضيح الإيهام (التمييز).

- التخصيص باتجاه تحديد الهيئة (الحال).

- التخصيص باتجاه الإخراج (المستثنى).

- التخصيص باتجاه تعيين المهّم (المخصوص).

فالتخصيص متعلّق بالإسناد ومرتبّط به ليؤدّي إلى تقييده وتحديدده وتضييق إطلاقه

من حيث تعلّق كلّ فرع من فروعهِ بالإسناد فيخصّصه في اتجاه معيّن.

ج - الإضافة: هي معنى ذهني يقصد بها نسبة تربط بين شيئين فتجعلهما شيئاً واحداً²⁴،

وتنقسم هذه الإضافة حسب سناء حميد البياني إلى قسمين:

1 - الإضافة المباشرة: وهي ضمّ كلمة إلى أخرى فتقيّد الثانية الأولى وتجعلها محدّدة بمعنى

معيّن فيصيران معاً شيئاً واحداً، فمثلاً كلمة "مدير" هي مطلقة ، إذا ضممتها إلى كلمة

أخرى فتقول مثلاً: " مدير مشروع " ، أو "مدير شركة" ، أو "مدير مدرسة" أو غيرها فإنّك

تكون قد قيّدتها وحدّدتها بمعنى معيّن²⁵.

2 - الإضافة غير المباشرة: وهي أن تنسب فعلا إلى اسم بوساطة أدوات الإضافة التي سميت بـ "حروف الجر"²⁶ مثلا "مررت بزيد" فأنت هنا أضفت فعل المرور إلى زيد بمساعدة حرف الجر "الباء".

د - الاتباع: هو معنى نحوي رابع مشترك مع المعاني النحوية الثلاثة وهي "الإسناد" و"التخصيص" و"الإضافة" في نظم الجمل، فالتابع متعلق بالمتبوع ومقيد له في المعنى ومماثل له في الحالة الإعرابية، فتابع المرفوع مرفوع، وتابع المنصوب منصوب، وتابع المجرور مجرور²⁷، فمثلا: "نجح الطالب المجد" (مرفوع)، "اشتري التلميذ كتابا مفيدا" (منصوب)، "مررت برجل كريم" (مجرور).

وقد أولى الجرجاني معاني النحو عناية بالغة، لأنها ثمرة النظم وزبدته، ولأهميتها كرزها عدة مرات في كتابه "دلائل الإعجاز"، منها قوله: "اعلم أن ليس 'النظم' إلا أن يضع كلامك الوضع الذي يقتضيه 'علم النحو' وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها..."²⁸.

فمعاني النحو في نظر عبد القاهر ليست هي الإعراب وقواعده المشتركة بين البلغاء ممن أوتوا نصيبا من اللغة، وإنما هي ما وراء الإعراب من معان تستنبط بالفكر ويستعان عليها بالروية وما يدل على ذلك قوله: "ومن هاهنا لم يجز، إذا عدّ الوجوه التي تظهر بها المزية، أن يعدّ فيها الإعراب. وذلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم، وليس هو مما يستنبط بالفكر، ويستعان عليها بالروية، فليس أحدهم، بأن إعراب الفاعل الرفع أو المفعول النصب، والمضاف إليه الجر، بأعلم من غيره، ولا ذاك مما يحتاجون فيه إلى حدة ذهن وقوة خاطر، إنما الذي تقع الحاجة فيه إلى ذلك، العلم بما يوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز، كقوله تعالى: "فما رحبت تجارتهم..." وليس يكون هذا علما بالإعراب، ولكن بالوصف الموجب للإعراب"²⁹.

ويدخل في توحّي معاني النحو ما يلي:

1- التعليق النحوي: فالألفاظ لا يضم بعضها إلى بعض كيفما شاء وأتفق ولا تتجاوز تجاور الحروف، وإنما ترتبط فيما بينها بعلاقات نحوية بدونها لا يتم الكلام ولا يفهم المراد، وإذا أردت تفصيلا أكثر، فانظر إلى نص عبد القاهر إذ يقول: "...وإذا كان كذلك، فبنا أن

ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبته، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا محصول لها غير أن تعتمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيدا له، أو بدلا أو تعيى باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالا أو تمييزا أو تتوحي في كلام هو لإثبات معنى، أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك أو تزيد في فصلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر، فتعيى بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس³⁰.

للتعليق ثلاث طرق:

- تعلق اسم باسم
- تعلق اسم بفعل
- تعلق حرف بهما.

فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا عنه أو حالا منه أو تابعا له صفة أو عطف بيان أو تأكيدا ، أو بدلا أو عطفا بحرف. أو بأن يكون الأول مضافا إلى الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول، كاسم الفاعل في قولك: "زيد ضارب عمرا" واسم المفعول كقولك: "زيد مضروب غلمانة"، والمصدر كقولك: "عجبت من ضرب زيد عمرا"، والصفة المشبهة كقولك: "زيد حسن وجهه، وكريم أصله وشديد ساعده" أو بأن يكون تمييزا كقولك: "طابت الجزائر أرضا"³¹.

أما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلا له أو مفعولا به كقولك: "ضربت زيدا"، أو مفعولا مطلقا كقولك: "خرجت يوم الجمعة ووقفت أمامك" أو مفعولا له كقولك: "لو تركت الناقة وفصيلها لوصفها" أو مفعولا له كقولك: "جئتكم إكراما لك".

وأما تعلق الحرف بالاسم والفعل فعلى ثلاثة أضرب:

- أحدهما أن يتوسط بين الفعل والاسم مثل حروف الجر التي تعدي الأفعال إلى أسماء كقولك: "مررت بزيد أو على زيد".

- والضرب الثاني مثل العطف وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول كقولك: "جاءني زيد وعمر".

- والضرب الثالث: تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه كقولك: "ما زيد خارج"³².

2- النحو يتكون من أشكال تحدد المعاني الخاصة بالبنية وهذا معناه أن الصيغ الشكلية تخضع لأبواب وظيفية في التركيب أيًا كانت دلالاته، فعبد القاهر يضع لنا دستوراً في التقديم والتأخير الخاص بالاستفهام والخبر، فيقول: "واعلم أن معك دستوراً لك فيه، إن تأملت، غنى عن كل سواه، وهو أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في "الاستفهام" استخبار، والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك، فإذا كان كذلك كان محالاً أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في "الاستفهام" فيكون المعنى إذا قلت: "أزيد قام؟" غيره إذا قلت: "أقام زيد؟"، ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر، ويكون قولك: "زيد قام" و"قام زيد" سواء، ذاك لأنه يؤدي إلى أن تستعلمه أمراً لا سبيل فيه إلى جواب، وأن تستثبته المعنى على وجه ليس عنده عبارة يثبتها لك بها على ذلك الوجه"³³.

وهنا يبدو بوضوح دور بنية الوحدة اللغوية من الناحية الشكلية ووظيفة الموقع، فالمضارع مثلاً قد يشير إلى الحال أو إلى الاستقبال، فكيف يمكن التمييز بين الحالتين من البنيات الشكلية والموقع الوظيفي³⁴ دون معرفة المضمون والمعنى الدلالي؟

يجيب عبد القاهر عن ذلك قائلاً بأنه إذا قلت: "أتفعل؟" معناه أنك تقرر به فعل هو يفعله وتوهمت أنه لا يعلم بالحقيقة أن الفعل كائن، وإذا قلت: "أأنت تفعل؟" تكون قد قررت بأنه الفاعل، وكان الفعل في وجوده ظاهراً. وإذا أردت بـ "أتفعل؟" المستقبل وبدأت بالفعل كان معناه إنكار الفعل، وإذا بدأت بالاسم فقلت: "أأنت تفعل؟" كنت وجهت الإنكار إلى الفاعل³⁵.

3- اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض بمعنى ترتيب الكلمات مع بعضها، ويأتي هذا بعد مراعاة الجوانب الثلاثة:

- اختيار عناصر البنية ذات الوظيفة التنظيمية سواء كان رجاء أو استفهاماً أو نفياً أو نداءً.

- ترتيب الكلمات المختارة وتحديد موقعها في الجمل .

- المطابقة بمعنى تساوي الارتباط الداخلي بين الصيغ وفقا لقوانين المطابقة أو عدمها سواء من حيث العدد أو النوع أو التعريف أو التنكير، ويأتي الإعراب تابعا لها.

وعليه يتم التفاضل بين الأساليب ويعلو بعضها بعضا، وتبدو في المقدرة وطرق التفاوت والاختلاف، أما الإعراب فلا تفاضل فيه حسب الجرجاني وإن كان هو صمّام الأمان وما يدلّ على ذلك قوله: "ومن هاهنا لم يجز، إذا عدّ الوجوه التي تظهر بها المزيّة، أن يعدّ فيها الإعراب. وذلك أنّ العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلّهم، وليس ممّا يستنبط بالفكر، ويستعان عليه بالروية. فليس أحدهم بأنّ إعراب الفاعل الرفع أو المفعول النصب، والمضاف إليه الجر، بأعلم من غيره، ولا ذاك ممّا يحتاجون فيه إلى حدّة ذهن وقوة خاطر، إنّما الذي تقع الحاجة إلى ذلك، العلم بما يوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز كقوله تعالى: (فما رحبت تجارتهم)...³⁶ وقوله أيضا: "وليس يكون هذا علما بالإعراب، ولكن بالوصف الموجب للإعراب"³⁷، فصحة النظم إذن تعود إلى ترتيب الكلمات داخل التركيب لا غير.

ونتيجة لهذا الأساس، يمكن القول بأنّ نظم الكلم يقوم على ربط النحو بالبلاغة، بمعنى ارتباط معاني النحو بالدلالات العقلية لمعاني الكلم، فعلم المعاني إذن هو "روح النحو وعلته وبيان أغراضه وأحواله إضافة إلى هذا فهو يعلمنا متى تجعل الجملة خبرية ومتى تجعل إنشائية ويبين لنا السبب في هذه وتلك... ويعلمنا متى يجب القصص والوصل والفصل ومتى لا يجب..."³⁸.

الأساس الثاني: قيمة الكلمة داخل التركيب

يرى عبد القاهر أنّ قيمة الكلمة وأهميتها لا يكونان إلا وهي في التركيب، حتّى إنّ فصاحتها لا تظهر إلّا بعد دخولها في التأليف، إذ يقول: "وهل يقع في وهم وإن جهد، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان، من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم، بأكثر أن تكون هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وحشية، أو أن تكون حروف هذه أخفّ، وامتزاجها أحسن، وممّا يكّد اللسان أبعد؟ وهل تجد أحدا يقول: "هذه لفظة فصيحة"

إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟³⁹.

فالألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، بل في ملائمة معنى اللفظة التي تليها وهنا يقول: "فقد اتّضح إذن اتّضاحا لا يدع للشكّ مجالا، أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلمة مفردة، وأنّ الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك، ممّا لا تعلّق له بصريح اللفظ"⁴⁰.

بعدها يدلّ على ذلك فيقول: "وممّا يشهد لذلك أنّك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع، ثمّ تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر، كلفظ "الأخدع" في بيت الحماسة: تَلَقْتُ نحو الحي حتى وجدتني وِجَعْتُ من الإصغاء ليّتا وأخدعا وبيت البحري: وإني وإن بلغني شرف الغنى وأعتقت من رِقِّ المطامع أَدْعِي فإن لها في هذين المكانين ما لا يخفي من الحسن، ثم إنك تتأملها في بيت أبي تمام: يا دهر قوم من أَدْعَيْكَ فقد أَضْجَجْتَ هذا الأنام من نُزُكِّكَ

فقد تجد لها من الثقل على النفس، ومن التنغيص والتكدير، أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفة، ومن الإيناس والبهجة"⁴¹، فالكلمة تروك وتطرب لها في موضع، وتثقل عليك وتوحشك في موضع آخر.

الأساس الثالث: اختلاف المعاني باختلاف الناظمين

لما كان الأسلوب في نظر عبد القاهر الجرجاني هو الضرب من النظم، فإنّ كلّ طريقة منه يعطي تركيباً يعدّ أسلوباً، وذلك باعتماد إمكانات التأليف في اللغة وطرائقها في وصف العبارة وعلى منشئ اللغة كذلك⁴².

وعليه فكلّ أسلوب أنتجه منشئ اللغة فهو له، وينسب لقائله ويعرف به، قريب من هذا ما يعنيه "هرمان بول" "Herman Paul" بقوله: "كلّ خلق لغوي هو من عمل الفرد، وإنّه ليظلّ من عمل الفرد"⁴³.

فكلّ ناظم يختار الألفاظ الخاصة به ويضعها داخل التركيب حسب المعنى الذي يريد التعبير عنه، فأول ما يبتغيه الناظم بنظمه "ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: "زيد منطلق" و "زيد ينطلق" و "ينطلق زيد"... وفي

"الشرط والجزاء" إلى الوجوه التي تراها في قولك: "إن تخرج أخرج" و "إن خرجت خرجت" ... وفي "الحال" إلى الوجوه التي تراها في قولك: "جاءني زيد مسرعا" و "جاءني مسرعا" و "جاءني يسرعا" ... فيعرف لكل ذلك موضعه، ويحيى به حيث ينبغي له"⁴⁴.

الأساس الرابع: ربط الكلام بمقام استعماله ومراعاة مقتضى الحال.

يرى البدراوي زهران بأن هذا الأساس هو لب دراسة المعنى اللغوي عند عبد القاهر ومنبثق عن النظم⁴⁵، فقد أورد في كتابه "دلائل الإعجاز" الحالات التي تتصل بالتقديم والتأخير، والإظهار والإضمار، والفصل والوصل والحذف وغيرها من الحالات التي ينبغي أن يراعى فيها مقام الكلام وما يتصل بالموقف من ظروف عامة وبكل ماله علاقة بحال المتحدث أو المتحدث عنه مع مراعاة أنفس المخاطبين وما يتصل بأحزانهم ومسراتهم. ولتوضيح ذلك أعطى أمثلة عن التقديم والتأخير، الأول عن الخارجي الذي يفسد ويعبث ويكثر القتل والأذى فأراد الناس قتله، فلما قُتل قال المخبر: قتل الخارجي زيد، فقدّم المفعول به لأنّ المقام تطلب تقديمه وهو ما يهّم الناس ويتصل بمسرتهم وفرحتهم⁴⁶. والثاني عن تقديم المفعول وتأخيره في النفي "إذا قلت: "ما ضربت زيدا" فقدمت الفعل كان المعنى أنّك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي. وإذا قلت: "ما زيدا ضربت"، فقدمت المفعول، كان المعنى على أن ضربا وقع منك على إنسان، وظنّ أن ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إياه"⁴⁷.

بناء على دراسة العلاقة بين السياق الكلامي الفعلي الذي يدخل فيه الخبر وبين الموقف أو الحال الذي يقال فيه الخبر بين الجرجاني ما يلي:

أ) الاسم المخبر به يمكن أن يكون معرفة لأنّه ذكر من قبل في السياق الكلامي وذلك إذا كان السامع يحتاج إلى إسناده إلى مسند إليه معين معلوم بالنسبة له (زيد المنطلق).

ب) الاسم المخبر به يمكن أن يكون معرّفا بالألف واللام رغم أنّه لم يُذكر من قبل في السياق الكلامي وذلك حين يفيد التعريف معنى الجنسية (زيد هو الشجاع).

ج) الاسم المبتدأ المخبر عنه باسم يمكن أن يكون معرّفا بالألف واللام رغم أنّه لم يُذكر من قبل في السياق الكلامي، وذلك حين يفيد التعريف معنى الجنسية (الشجاع موق).

(د) الاسم المبتدأ المخبر عنه بفعل يمكن أن يكون نكرة لأنه لم يذكر من قبل في السياق الكلامي، وذلك يفيد التنكير معنى الجنسية (رجل جاءني)⁴⁸.

يرى جعفر ذلك الباب أن معنى الخبر ينقسم تبعاً لحاجة السامع المحددة بالموقف أو الحال، إلى قسمين:

أ/ خبر ابتدائي وذلك إذا ذكر أمام السامع للمرة الأولى، فالشيء الجديد الذي يستفيدة السامع من هذا الخبر هو إسناد ذلك المخبر به ابتداءً إلى المخبر عنه المعلوم بالنسبة للسامع.

ب/ خبر غير ابتدائي وذلك إذا سمع السامع بالمخبر به من قبل، وقد يُظن أن السامع في الخبر غير الابتدائي لا يستفيد شيئاً جديداً لأن المخبر به كان قد ذكر أمامه من قبل، كما أن المخبر عنه معلوم بالنسبة له أيضاً. ولكن الأمر غير ذلك لأن ما سيستفيدة السامع هو إسناد المخبر به إلى المخبر عنه لأنه كان يشك فيه أو ينكره أصلاً⁴⁹.

وعليه فالفكرة التي يريد عبد القاهر تأكيدها هي أن كل صورة تعطي معنى خاصاً بها، وأن كل تغيير في تركيب معناه إعطاء تركيب جديد ليتلائم مع سياق حال خاص به، لا يعطي معنى سابقه فهو يخالفه تماماً مهما كان التبديل طفيفاً من حيث التقديم والتأخير أو الحذف أو الإضمار، إنما كل له غرض وسياق وحال وموقف معين.

خلاصة القول، فإن البحث خرج بالنتائج الآتية:

- انطلاقاً من قراءتي لكتاب "دلائل الإعجاز" يمكن جعل أسس نظرية النظم حسب عبد القاهر الجرجاني فيما يلي: نظم الكلم - وقيمة الكلمة داخل التركيب - واختلاف المعاني باختلاف الناطمين - وربط الكلام بمقام استعماله ومراعاة مقتضى الحال.

- النظم عند عبد القاهر الجرجاني ما إلا توحي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم، وهذا بمراعاة: التعليق النحوي وأشكال النحو التي تحدد المعاني الخاصة بالبنية واعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض.

- ربط عبد القاهر الجرجاني في نظريته النظامية بين مسائل علم النحو وعلم المعاني، فهو لا يتوقف عند حدود النحو كقواعد وأسس لتكوين جمل فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى ما وراء النحو من مقاصد وأغراض يريد المتكلم تبليغها إلى السامع معتمداً النحو كجسر

لبلوغ مراده، مراعيًا في ذلك الأصول والقواعد النحوية التي هي القاعدة الصلبة في النظم، ثم أحوال السامع، والمقام ومقتضى الحال. ومن ثمة فهو يزواج بين النظرية والتطبيق لإثبات أن القرآن معجز بالنظم لا غير.

الهوامش:

- ¹ ابن فارس أحمد: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط(1)، 1411هـ - 1991م، ص 443-444.
- ² ابن منظور: لسان العرب المحيط، أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة يوسف خياط، دار الجيل، بيروت، ج(6)، 1408هـ - 1988م، ص 667.
- ³ عمار أحمد سيد: نظرية الإعجاز القرآني (وأثرها في النقد العربي القديم)، دار الفكر، سوريا، ط(1) 1998 ص 122.
- ⁴ عمار أحمد سيد: نظرية الإعجاز القرآني (وأثرها في النقد العربي القديم)، ص 122.
- ⁵ ينظر: الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز ص 83-84-87-88-93-361-362-370-392-394-395-411-452-525-488-454.
- ⁶ المصدر نفسه، ص 370
- ⁷ المصدر نفسه، ص 87
- ⁸ المصدر نفسه، ص 525
- ⁹ ينظر: البدرائي زهران: علم اللغة عبد القاهر الجرجاني، المفتن في اللغة العربية ونحوها، دار المعارف، القاهرة، ط (4)، ص 188
- ¹⁰ ينظر: البدرائي زهران: عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني، المفتن في اللغة العربية ونحوها، دار المعارف، القاهرة ط(4)، ص 188-189.
- ¹¹ ينظر البدرائي زهران: عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني، المفتن في اللغة العربية ونحوها، ص 185-186.
- ¹² ينظر: ذلك الباب جعفر: الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، دمشق، مطبعة الجليل، ط(1)، 1400هـ - 1980م، ص 144.
- ¹³ الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، ص 49-50.
- ¹⁴ المصدر نفسه، ص 49.
- ¹⁵ المصدر نفسه، ص 49.
- ¹⁶ الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص 49.
- ¹⁷ المصدر السابق، ص 53-54.
- ¹⁸ ينظر: حميد البياني سناء: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر، الأردن، ط(1)، 2003، ص 13.
- ¹⁹ ينظر: حميد البياني سناء: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص 31.
- ²⁰ سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ج(1)، 1411هـ/1991، ص 23.

21 الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، دارالمدني، جدة، ط (3)، 1992، ص 7 (المدخل).

22 ينظر: حميد البياني سناء: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص 175 / 179.

23 ينظر: المرجع نفسه، ص 181-198-202-203-204-209-210-215-225-230.

24 ينظر: المرجع نفسه، ص 235.

25 ينظر: حميد البياني سناء: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص 237.

26 ينظر: المرجع نفسه، ص 246.

27 ينظر: المرجع نفسه، ص 255.

28 الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص 81.

29 المصدر نفسه، ص 395-396.

30 المصدر السابق، ص 55.

31 ينظر: المصدر نفسه، ص 4-5.

32 ينظر: المصدر نفسه، ص 6-7.

33 المصدر السابق، ص 140.

34 ينظر: البدرأوي زهران: عالم اللغة عبد القاهر المفتن في اللغة العربية ونحوها، ص 188 و 189.

35 ينظر: الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص 116 و 117.

36 المصدر نفسه، ص 395 - 396.

37 المصدر نفسه، ص 396.

38 ساسي عمار: المدخل إلى النحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، دارالمعارف، بوفاريك، 2005، ص 42.

39 الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز - تحقيق محمود محمد شاكر، ص 44.

40 المصدر نفسه، ص 46.

41 المصدر نفسه، ص 46-47.

42 ينظر: البدرأوي زهران: عالم اللغة عبد القاهر المفتن في اللغة العربية ونحوها، ص 227.

43 المرجع نفسه ص 227.

44 الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص 81-82.

45 ينظر: البدرأوي زهران: عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في اللغة العربية ونحوها، ص 238.

46 ينظر: الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص 107-108.

47 المصدر نفسه، ص 126.

48 دك الباب جعفر: الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، دمشق، مطبعة الجليل، ط (1)، 1400 هـ -

1980 م، ص 109.

49 ينظر: دك الباب جعفر: الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 109-110.

*** ** *